الأحوال في طريق المتعلمين

مشاكل التعلم ، ومشاكل العمل

بقلم الأستاذ سيد قطب

قبل نصف قرن من الزمان نشرت الوقائع المصرية منشورا أصدره "ديوان المعارف" جاء فيه : "إن بعض التلاميذ يغادرون المدارس قبل حصولهم على إتمام الدراسة الابتدائية، ثم يتقدمون إلى النظارات والمصالح والإدارات ؛ طالبين تعيينهم في وظائف الحكومة السنية فتعينهم . وديوان المعارف يرجو من النظارات والمصالح والإدارات أن تتأكد من إتمام هؤلاء التلاميذ للدراسة الابتدائية قبل تعيينهم. ويمكن الرجوع إلى الديوان في ذلك" !

كان هذا قبل نصف قرن أو أكثر قيلا . واليوم يذرع الحاصلون على الشهادات العالية كل شبر من أرض الدواوين والطرق المؤدية اليها ، ويرجون ويلحفون في الرجاء، ويتقدمون بالوسائط والشفاعات ليعينوا في وظائف دون ما تخصصوا له السنوات الطوال ، فلا يفوز بها إلا السعداء ، أو من يظنون أنهم بالوظيفة سعداء .

وقد كثرت الأشواك في طريق التعلم وفي طريق العمل ، وتعددت الحواجز التي تعترضهما بدرجة لابد من التعاون على تقليل حدتها ، وإفساح الطريق أمام الجيل الجديد ، ليتعلم ثم ليعمل ، حتى لا يصبح النشء ثروة معطلة تضيع على الأمة في الحاضر القريب والمستقبل البعيد.

وإذا عرفنا أشواك الطريق ومواضعها ، عرفنا كيف نزيلها أو نخففها ، وفيما يلي عرض عام لهذه الأشواك مع اقتراح العلاج اللازم ، والتصرف الواجب .

أول ما يعترض الناشئة عقبات التعليم ، فليس كل راغب في التعليم بقادر عليه ، وليس كل قادر عليه بواجد مكانه في المدرسة التي يرغب في الالتحاق بها ، وليس كل من يجد مكانه المرغوب يلقى فيه من وسائل التعليم والإعداد ما يكافئ نفقات التعليم الباهظة وسني العمر الطويلة التي يبددها في طور الدراسة .

وترجع عدم القدرة على التعليم الى سببين رئيسيين :

السبب الأول — يطول مدة الدراسة حتى في المدارس الصناعية المفروض أنها تسد حاجة السوق من الصناع العاديين فأقصر مدة يقضيها الطفل اليوم ليحصل على نوع من التعليم هي عشر سنوات في التعليم الصناعي والمتوسط ، وخمس عشرة في التعليم العالي إلى درجة الليسانس أو البكالوريوس خمس .

وإذا جاز أن تطول مدة التعليم الجامعي إلى هذا الحد، فان مدة التعليم الصناعي والمتوسط لا يجوز أن تمتد إلى هذا المدى الطويل ، إذ الغرض منها هو الإعداد الحرفي لا التخصص. والإعداد الحرفي يقوم على المرانة العملية أكثر مما يقوم على الدراسة النظرية ، فيمكن لو خصص معظم الزمن لهذه المرانة أن يختصر ربع هذه المدة أو خمسها على أقل تقدير .

ولا نذهب بعيدا في ضرب الأمثال بالبلاد الأجنبية ، فبين ظهرانينا في مصر مدارس للجاليات الأوربية بعضها لا تتجاوز مدة الدراسة بها سبع سنوات يخرج بعدها الطالب مهيئا أحسن تهيئة لتلبية حاجة السوق العملية في دور الصناعة وفي المنشآت المالية والتجارية ، وطلابها يفوقون في الاستعداد العملي طلابنا الذين قضوا عشر سنوات أو أكثر في دور الدراسة .

وطول مدة الدراسة عندنا يقعد بالكثيرين عن التعلم أو عن مواصلة الدرس ممن تعجز مواردهم عن الانفاق ، أو ممن يستعجلون العمل لظروف شخصية أو عائلية .

والسبب الثاني — هو كثرة النفقات المدرسية التي يعجز عنها الكثيرون — في هذا المدى الطويل — والمجانية عندنا محدودة بنسبة خاصة لا تتجاوز عشرة في المائة ، وهي نسبة ضئيلة بالقياس إلى الأمم التي تعم المجانية فيها ما يسمى التعليم العام . مما يجعل التعليم في مصر ميزة للاغنياء ، ويحرم منه أبناء الطبقات الفقيرة .

ومن تجاوز الواقع إلى الخيال أن نطالب الخزانة المصرية باحتمال هذا العبء في ظروفها الحاضرة . ولكن هذا لا يعفي الدولة من التفكير في عاقبة هذه الحال التي تؤدي إلى خلق نظام الطبقات ، حين يصبح المتعلمون جميعا من الطبقتين الوسطى والراقية ، وتنبذ الطبقة الفقيرة وتوصد المدارس في وجوهها نتيجة عجزها عن أداء النفقات الباهظة .

ويبدو — لهؤلاء هذا — ألا مفر للدولة من أن تفكر في فرض ضرائب خاصة للتعليم على رءوس الأموال الكبيرة ، حتى تستطيع أن تخفض نفقات الدراسة كلها أو بعضها عن عاتق العاجزين ، فتضمن بذلك نشر التعليم في كافة الأوساط وتجانس العقلية بين كل الطبقات. والتعليم الإلزامي وحده لا يكفي في تحقيق هذا الغرض الذي تتوقف عليه صحة الحياة الديمقراطية وسلامة لنظام البرلماني في البلاد ، بل الذي يدعو اليه حسن الاستغلال لجميع قوى الشعب ، وعدم تعطيل القسم الأكبر منها وتقييده بقيود الجهل .

ولا نصف يقتضينا بعد ذلك أن نقول : إن جهود الحكومة كائنة ما كانت لا تستطيع أن تنهض بهذا العبء ، فلا بد من الجهود الشعبية التي قامت بمعظم المهمة في انجلترا وسواها من الأمم ، فقد نهضت بتبعة التعليم الشعبي العام ، كما نهض الأفراد الخيرون بمعاونة النابغين الذين تقعد بهم مواردهم عن متابعة الدرس وتكفلت بهم الوصايا والأوقاف الخيرية.

والاتجاه بالاحسان الى التعليم هو ما ينقصنا فى مصر ، فقد اعتدنا أن نتوجه به إلى جهات أخرى من البر ، كبناء المساجد والزوايا والتكايا ، وكل ذلك حسن ومطلوب ، ولكن التعليم أصبح من وجوه البر العصرية ، التى يحبذها الدين كما يحبذ بناء المساجد والمبرات الخيرية الأخرى .

فاذا تجاوزنا المقدرة على النفقات والصبر على طول مدة الدراسة ، نجد أمام المتعلم عقبة أخرى ، وهى أنه لا يضمن الحصول على مقعد فى الدراسة التى يرغبها .

وفى كل عام نواجه مشكلة ذات شعبتين ، الأولى وهى الأسهل : أن كل تلميذ يحصل على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية لا يجد مكانه مهيأ فى المدارس الثانوية أو المدارس الصناعية والزراعية والتجارية ، والثانية ، وهى الأصعب : أن كل طالب يحصل على شهادة إتمام الدراسة الثانوية لا يجد مكانه مهيأ فى إحدى كليات الجامعة التى أعد نفسه لها .

والمشكلة بشعبتيها غير مفهومة ، ولا يجوز أن تقبل فيها المعاذير ، ولا بد لوزارة المعارف أن تهتدى فيها إلى حل حاسم ، يعفيها من هذه الضجة التى تتكرر كل عام ، بل يعفى سمعتها من الاتهام بأنها تسير على غير سياسة مرسومة والمفروض أنها ترسم سياسة المستقبل بإشرافها على التعليم !

يجب أن يوجد التناسق التام بين عدد من تخوجهم المدارس الابتدائية ، و بين عدد من تتسع لهم المدارس الثانوية و الصناعية والزراعية والفنية ، ثم يجب التناسق التام بين عدد طلاب المدارس الثانوية و بين عدد الأماكن فى كليات الجامعة والمدارس العالية .

وسواء أكان هذا التناسق تصاعديا ، بمعنى أن تحدد المقاعد على حساب من تضمهم المدارس الابتدائية ، أم تنازليا ، بمعنى تحديد المقاعد فى هذه المدارس على حساب من تتسع لهم المراحل التالية ، سواء أكان هذا أم ذاك فلا بد من إيجاد هذا التناسق ، ولا بد أن تشعر وزارة المعارف بهذا النقص فى النظام الشكلى لكيانها ما لم تحصل على هذا التناسق فى معاهد العلم جميعا .

و بطبيعة الحال نحن نشير بالتناسق التصاعدى حتى لا نضع العراقيل فى سبيل انتشار التعليم ، إذ أن عدد المتعلمين عندنا منخفض النسبة لدرجة مزرية بالقياس إلى الأمم المتمدينة ، فتحديد التعليم بطاقة المدارس والمعاهد العالية ، فيه تضييق كبير وتعويق لخطوات التعليم .

ولكنا — مع هذا — لا نجد بدا من التناسق التنازلى — إذا لم تستطع الدولة أن تلجأ إلى التناسق التصاعدى لأن له على الأقل مزية الاستقرار والنظام ، وتجنب الفوضى والتخبط والضجة الخالدة كل عام .

وقد كتب حضرة صاحب العزة عبد الرزاق السنهوري بك وكيل وزارة المعارف كلمة فى هذه المجلة تضمنت رأيا معينا فى تنسيق التعليم بمصر هو : " أن يكون التعليم وثيق الاتصال بالمرافق العامة الاقتصادية ، وأن يكون توجيه التعليم بحيث يتمشى مع نمو مرافق البلاد . فتجد هذه الجيوش المتعطلة من المتعلمين الميادين الاقتصادية التى تعمل فيها . فترى كل متعلم يعمل لنفسه فيكسب قوته ، ويعمل لوطنه فيعلى شأن البلاد بالزيادة فى قواها المادية والاقتصادية . ويحسن أن يوجه التعليم بحيث تتحول الكثرة من المتعلمين لا إلى التعليم الجامعى، بل إلى التعليم الفنى المتوسط من مدارس تجارية وزراعية وصناعية، موجود بعضها الآن ، وينبغى استحداث البعض الآخر. ومن هذه المدارس التى يجب أن تنتشر فى جميع البلاد يتخرج الجنود فى الميادين الاقتصادية المتنوعة ، أما القلة المنتخبة من المتعلمين فهذه هى التى توجه إلى التعليم العالى . على أن ينتقى الطلبة الصالحون ، فلا يلقى بال إلى كثرة العدد وحشد الآلاف من الطلبة فى هذه الكليات ، بل يعنى بوجه خاص بصلاحية الطالب لتلقى التعليم الفنى العالى، حتى تجد البلاد حاجتها من الفنيين الذين يستطيعون استغلال الثروة المصرية استغلالا كاملا " .

وهذا رأى عملى جيد ، وقد يساعد تنفيذه على حل المشكلة التى نحن بصددها وإيجاد التناسق بين خطوات التعليم المتتابعة على وجه من الوجوه . إذ يخفف الضغط على المدارس الثانوية ثم فى المرحلة التالية على الكليات والمدارس العالية . وصاحب هذا الرأى هو الوكيل الأصيل لوزارة التعليم فيحسن أن يعمل على تنفيذه من الآن ، وفى الوقت متسع قبل العطلة الصيفية ، وقبل أوائل العام الدراسى ؛ وقبل الضغط والفسحة المعتادين فى كل عام .

فإذا تجاوزنا عن هذه الناحية وتلك من عقبات التعليم ، نجد وراءهما عقبة أخرى أهم منهما معا ، تلك أن كل من يجد مكانه الذى يريد، لا يجد من وسائل الإعداد ما يؤهله للكفاح العملى فى الحياة . وهذه مسألة شائكة ومتشعبة الأطراف ، ووجوه النقص فى مرحلة إعداد الشبان كثيرة تستغرق هذا المقال وعدة مقالات أخرى حين يراد تشريحها جميعا . ولكن ثلاثة من وجوهها هى أبرزها كلها ، فنكتفى بالحديث عنها باختصار :

(الوجه الأول) أننا لا نراعى فى هذه المرحلة تلبية حاجة السوق والمرافق العامة ، ولا نعتمد على الإحصاء لمعرفة قدرة المرافق العمية على الاستيعاب ، ومدى حاجتها الحاضرة والمستقبلة للأنواع المختلفة من الثقافات والكفايات ، للتوفيق بين العرض والطلب فبينما " تبلغ نسبة من تعدهم مصر لدراسة الحقوق والتجارة أكبر مما تعده بريطانيا العظمى ذات الثروة الهائلة والتجارات العظيمة " كما يقول صاحب العزة مراقب مصلحة العمل، لا نعنى بدرس اللاسلكى والراديو والسينما وهى مرافق الحاضر والمستقبل . وبينما تخرج المدارس

الأجنبية من يسون حاجة الدوائر المالية والتجارية من إتقان اللغة الفرنسية والكتابة على الآلة الكاتبة ، تخرج المدارس المصرية من لا يتقنون لغة السوق ولا يجيدون استخدام هذه الآلة الضرورية فى المحال التجارية . وما هذ وذلك إلا مثلين هما نظائر كثيرة فى هذا المجال .

(الوجه الثانى) : مثالا نعنى بالتدريب العملى — حتى فى المدارس الصناعية العملية — بقدر ما نعنى بالجانب النظرى وحشو أذهان الطلاب بالمعلومات والنظريات . وبينما يخرج الطالب من المدارس الأجنبية مستعدا للعمل فورا لسبب كثرة أوقات التدريب العملى أثناء الدراسة ، يخرج الطالب المصرى وهو فى حاجة إلى قضاء فترة فى التدريب ، فتحول دون العمل أن تمنحه فى هذه الفترة أجورا مخفضة أو أن تشغله بالمجان ، فإما أن يرفض فتضيع عليه فرصة العمل ، وإما أن يقبل فتضيع عليه هذه الفترة من حياته ، وكان أولى أن يوفرها بالتدريب العملى داخل المدرسة .

وقد يحتج على هذا بأن مدة الدراسة لا تكفى ، والواقع أن هذه حجة مردودة ، فمدة الدراسة أطول مما ينبغى كما ذكرنا آنفا . ولكن العلة كامنة فى حب المعلومات النظرية وإيثارها على المرانة العملية . على أنه يستطاع التغلب على هذه العقبة من طريق آخر ، إذا اتفقت المدارس مع الورش ودور العمل الخارجية على أن يتدرب التلاميذ هناك فى أثناء الدراسة بلا مقابل ، أو بمقابل قليل مما يعطى " نصبان " النحل .

وهى بهذا تصيب هدفين فى آن واحد : فتكسب طلابها المرانة العملية ، وتعقد الصلة بينهم وبين السوق منذ أيام الدراسة . وقد تعين بعضهم على نفقاتها بالأجور الصغيرة التى ينالونها حتى إذا أتموا دراستهم لم يحتاروا فى اختيار الطريق العملى ، إذ هم بها خبيرون من قبل أيام التلمذة والتمرين .

وقد نجحت مثل هذه التجربة فى المدارس المعروفة باسم " مدارس هاكسونفيل " بأمريكا ، فما الذى يمنع تجربتها فى مصر فى حدود ضيقة ، حتى إذا نجحت عممت فى جميع المدارس الفنية العملية .

(الوجه الثالث) وهو أهم الوجوه جميعا ، أننا لا نعنى أقل عناية بتكوين شخصية الطالب وتنمية قوة المغامرة والابتكار فى نفسه . والنجاح فى الحياة العملية لا يعتمد على الخضوع وتحصيل المعلومات مثلما يعتمد على الشخصية والميل إلى الابتكار والتجديد .

ومن أهم مكونات الشخصية الأخلاق القويمة ، ولا نعنى بالأخلاق الناحية السلبية منها ، بل نعنى النواحى الايجابية كقوة الإرادة وصلابة العزيمة والتفاؤل والاتزان والشجاعة الأدبية والتسامح والصدق والأمانة والمرونة والبشاشة والعطف وحب القراءة والتجدد ... إلى آخر هذه القائمة التى لا نبقى بالها إلى شىء منها فى مرحلة الدراسة .

ومن الإنصاف أن نقول إن الجانب الأكبر من هذه الصفات يتكون فى البيت والأسرة ؛ ولكننا فى وضع اجتماعى يحتم على المدرسة أن تنهض بالعبء كله ، وهى مع هذا لا تحاول النهوض بشىء منه مطلقا .

ومن المشاهدات التى تتكرر دائما أن نرى الشاب المصرى متفوقا فى مرحلة الدرسة على زملائه الأجانب حين يجتمع معهم . حتى إذا غادروا المدرسة وجدناهم يتفوقون عليه فى ميدان النشاط العملى . ومرجع ذلك إلى الشخصية وإلى التكوين الخلقى

وبينما يخرج الطالب المصرى من المدرسة وقبلته دواوين الحكومة المأمونة الرتيبة ، يخرج الطالب الأجنبى ووجهته الشركات والمصانع والبنوك ، أو يتجه إلى المغامرة فى أعمال حرة مبتكرة ، يهديه إليها ما نشأ عليه من المغامرة وروح الابتكار .

وقد ذكر زعيم مصر الاقتصادى المغفور له محمد طلعت حرب باشا مثلا لقوة هذه الروح فى مقال كتبه بهذه المجلة فى عددها الثانى من سنتها الأولى جاء فيه :

" يطيب لى أن أضرب المثل بأخوين لهما من هذه الصفات حظ وافر ، وقد أديا لوطنهما أجل الخدمات . هذان الرجلان هما جول سيجفريد وزير التجارة فى فرنسا سابقا ، وأخوه جاك سيجفريد .

" ولد هذان الأخوان فى الألزاس وتعلما تعليما بسيطا وعملا فى مكتب أبيهما ، وكان تاجرا فى ميلوز ، فرأيا كيف يكسب الوسطاء الأجانب فى نقل الأقطان من وراء الاقيانوس إلى الألزاس ، فانتقل أحدهما إلى الهافر والآخر إلى الهند ، وأسسا محل تجارة لهما ، وصارا يوردان القطن لأبيهما ولغيره من التجار ، حتى اغتنى أبوهما وصار ذا ثروة واسعة .

"ولقد أدركا عندئذ أنهما لو كانا تعلما مبادئ التجارة فى مدرسة نظامية لجنت عليهما مشقات العمل والتعاريج الكثيرة التى مرا بها حتى تم لهما النجاح فى حياتهما ، فاقترحا على محافظ مدينة ميلوز تأسيس مدرسة للتجارة فيها تكون نموذجا لمدارس أخرى تنشأ على منوالها فى بعض مدن فرنسا ، وشفعا اقتراحهما بمبلغ مائة ألف فرنك لتنفيذ الفكرة . وبذلك أسست أول مدرسة للتجارة ونجحت نجاحا باهرا . ولما وقعت حرب السبعين ودخلت ميلوز تحت السيادة الألمانية ، نقلت المدرسة إلى ليون ، ثم رحل الأخوان إلى الهافر وأسسا مدرسة تجارة أخرى ومنحاها مائة ألف فرنك مرة أخرى " .

وقد كانت حياة طلعت حرب نفسه مثلا عظيما لما يمكن أن تصنعه الشخصية القوية والتربية القويمة اللتين نغفل شأنهما فى مدارسنا ، ونوجه العناية كلها للتفوق العلمى الذى لا يساوى شيئا بغير الشخصية والأخلاق .

تلك أشواك الطريق فى مرحلة الإعداد والتعليم ، فما هى أشواك الطريق فى مرحلة التوظف والعمل ؟ إن هذه من تلك ، وإن انحرفت عنها فى بعض الأحيان.

فالشوكة الأولى هى حب الوظائف الحكومية على وجه خاص، والوظائف الرتيبة التى لا مغامرة فيها على وجه عام . ومنشأ حب الوظيفة الحكومية معروف فيما سبق من مرحلة الإعداد ، ولكن له أسبابا أخرى كامنة فى عقلية المجتمع المصرى ، نشأ بعضها من الوراثة التاريخية منذ أيام الفراعنة حيث اعتاد الناس أن ينظروا للموظف نظرة إكبار وإجلال ، لأنه حائز لرضا الفرعون ابن الشمس وسليل الآلهة. ونشأ بعضها الآخر من الأبهة التى أحاط الحكام بها أنفسهم ، والسلطة التى يتمتعون بها فى وسط البائسين المقهورين من المحكومين، فكان هم كل والد أن يرجو فى ابنه موظف الغد ، حتى يستمتع بالأبهة والجاه والسلطان .

ولا بد من تعديل أساسى فى عقلية المجتمع بكل وسائل القدوة والدعاية ، فللشبان بعض العذر فى طلب الوظيفة الحكومية ، وهم يرون المجتمع كله مجمعا على احترام صاحبها والثقة به وتفضيله فى الزواج وغير الزواج . ولا سيما إذا وافقت الوظيفة هوى آخر فى نفوس الشبان يتفق مع نشأتهم العقلية وعجزهم عن الكفاح والمغامرة .

وقد كان من جراء انصراف شبابنا إلى الوظائف الحكومية أن أفسحوا الطريق أمام الأجانب لوظائف الشركات والأعمال المالية. ولا سيما أن هؤلاء قد يفوقونهم فى الاستعداد العلمى والعملى لشغل هذه الوظائف فوق ما يجدون من إيثار بنى جنسهم لهم وهم المستولون على النشاط الاقتصادى فى البلد مما سيجىء عنه الكلام بالتفصيل .

وكان من جراء انصراف شبابنا إلى الوظائف عامة سواء أكانت فى الحكومة أم الشركات ولبنوك أن تركوا مجال المغامرة والابتكار خاليا كل الخلو أمام العناصر الأجنبية ، وهو مجال الربح الحقيق والغنى الواسع والثروة العريضة .

وهناك مجالات مجهولة للشبان المصريين فى قلب بلادهم . وقد أعجبنا بكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جمال العبد فى مجلة الاثنين جاء فيها بعض الأمثلة لتلك المجالات المجهولة ، نقتطف منها ما يلى :

"خذ مثلا ، تركيب المصاعد (الأسانسير) وتعهدها فى مصر، كان وقفا على الإيطاليين، فلم يكن يستطيع مصرى أن يستورد واحدا منها أو يتكفل بإصلاحه ، حتى اعتقل هؤلاء الإيطاليون وتقدم بعض المصريين فى ذلك الميدان .

"ومصايد الإسفنج . من من المصريين يفكر فى أن بلاده تحوى ثروة طائلة من صيد الإسفنج ؟

"جماعة من الإيطاليين واليونانيين اختصوا بهذا العمل ، فهم يؤجرون تلك المصايد من الحكومة المصرية بنحو ٥٠٠٠ جنيه فى العام ، وتدر عليهم أكثر من ٥٠,٠٠٠ جنيه .

"وأعظم من هذا صيد الأسماك بالطرق الحديثة ، أعنى بطريق البواخر ، وحسبك أن تعلم أن إيراد هذه المصايد للحكومة يبلغ نحو ٨٠٠,٠٠٠ جنيه ، فيأخذها جماعة من الإيطاليين وتبلغ أرباحهم منها فى العام ٥٠٠,٠٠٠ جنيه .

"والفوسفات ، قد يظن الكثيرون أن ليس فى مصر هذا الصنف ، ولكن توجد منه فى ساحل البحر الأحمر مناجم يستغلها جماعة من الإيطاليين وتدر عليهم أرباحا تقدر بمئات ألوف الجنيهات .

"وقس على ذلك البترول والمنجنيز والنقل النيلى . فهذه كلها صناعات ليس للمصريين وجود فيها ، وهى تدر مئات الألوف من الجنيهات فى كل عام .

"وأهم من ذلك وأعظم ، هذه التوكيلات .. ترى فى بناية متواضعة مكتبا يتألف من حجرتين أو ثلاث على الأكثر ، وصاحب هذا المكتب استطاع أن يكون متعهدا لطائفة من المصانع فى بلاد الغرب . فلا يباع شىء من إنتاج هذه المصانع فى أى مكان من مصر أو الشرق حتى يكون له نصيب فيه .

"عشرات من مكاتب التوكيلات يمر بها المصريون فلا يحدثهم نفسهم بأنها سوى العربة على الصور المعلقة فى واجهاتها .. وفى داخل هذه الأماكن يجرى النشاط إلى غايته ، ويفوز صاحبه بعشرات الألوف من الجنيهات كل عام ربحا صافيا " .

والشوكة الثانية فى طريق العمل هى الوضع الاقتصادى فى مصر ، هذا الوضع الذى جعل استثمار الأموال المصرية محصورا فى الغالب فى دائرة الزراعة دون الصناعة والتجارة وجعل لرءوس الأموال الأجنبية المجال الأكبر فى الاستغلال الصناعى والتجارى والمالى .

فهذا الوضع جعل دوائر الأعمال المصرية البحتة ، أو المصرية المشتركة ، ضيقة محدودة لا تستوعب إلا عددا قليلا من المتعلمين المصريين ، ولولا بنك مصر وشركاته تلك المدرسة الاقتصادية العظمى لما كان للمصريين مجال للعمل الحر .

ولكن بنك مصر وشركاته والشركات القليلة الأخرى التى للمصريين فيها نفوذ لا تمثل إلا جانبا صغيرا جدا من رءوس الأموال ومن مجال الأعمال ، وبينما رءوس أموال الشركات الاجنبية الكبيرة تبلغ نحو تسعين مليونا من الجنيهات ، نجد رءوس أموال الشركات المصرية الكبيرة لا تتجاوز أربعة ملايين .

وعلى ذلك ضاق المجال بالنسبة للشبان المصريين الذين يولون وجوههم شطر وظائف الشركات راغبين فيها رغبة صحيحة ، أو مرغمين لأن أبواب الحكومة موصدة أمامهم ،

وستبقى هذه الحالة قائمة إلى أن يفتح الله على المصريين الأغنياء ، فيجدوا لأموالهم مستغلا غير الأعمال الزراعية وغير إيداعها فى البنوك بفوائد ضئيلة .

ولم تساعد الشركات الأجنبية مساعدة تذكر على تفريخ أزمة المتعطلين ، ولم تقابل كرم الضيافة وحسن الرعاية والتسهيلات العظيمة التى لا تجد لها نظيرا فى أية أمة أخرى ، لم تقابل ذلك كله بما يستحقه من إفساح المجال لشبان البلاد وتدريبهم على الأعمال التجارية والمالية فى منشآتها .

فهى باستمرار تفضل الشبان الأجانب على أبناء البلاد ، كما أنها تستخدم لغة غير لغة البلاد الرسمية فى دفاترها ومكاتباتها ، وتتطلب من الشبان المصريين أن يتقنوا هذه اللغات الأجنبية إلى درجة ليس من المعقول أن تتوافر لهم ثم تحتج بحجة أخرى غير ضعفهم فى اللغات ، وهى نقص كفايتهم العلمية والعملية وعدم استعدادهم للتدرج فى العمل والمرتب اذ طلبون أعمالا رئيسية ومرتبات عالية .

وبعض هذه الحجج صحيح وعلينا أن نهتم بمعالجته فى دور الدراسة كما أشرنا الى ذلك من قبل . ولكن كثيرا من هذه الحجج مفتعل ومبالغ فيه بقصد إقصاء الشبان المصريين عن نواحى النشاط الاجنبى . واذا جاز أن تقبل كل المعاذير فلا يصح أن تقبل — الى مالا نهاية — حجة الضعف فى اللغات ، فلغة البلاد لا بد أن تستعمل وتسود ، وكل ما يمكن من التسامح فى هذه المسألة يكون فى التدرج وضرب أجل مناسب لإحلال اللغة القومية فى جميع الدفاتر والمكاتبات محل اللغات الاجنبية . وهذا منتهى كرم والتسامح الذى لا يسمح به بلد آخر فى جميع أنحاء العالم .

ومن مصلحة الجميع أن يقال للشركات الأجنبية منذ الآن : إن الوضع الحالى لا يمكن دوامه الى الأبد ، وإن للتسامح حدودا إذا تجاوزها كان تفريطا لا يجرؤ أحد من حكام هذه المملكة على التمادى فيه ، وأن على بد رأت هذه الشركات أن تستعد رويدا رويدا لتغيير أوضاع التوظف ولغة المكاتبات حتى لا تفاجأ ولا ترتبك أعمالها حين يحتم ضغط الرأى العام وحركة التعطل فى البلد ، أن تلجأ الحكومة إلى سلاح التشريع . وسيأتى هذا اليوم بلا مراء .

والشوكة الثالثة فى طريق العمل هى القيود المالية والصحية والقانونية ، التى تغل أيدى المتخرجين عن المغامرة فى الأعمال الحرة .

فأما القيود المالية فتتجلى فى صعوبة الحصول على السلف الصناعية لابتداء الأعمال ، وحتى اليوم لم تخرج إلى حيز التنفيذ فكرة انشاء بنك التسليف الصناعى ، ولا تزال وزارة التجارة والصناعة هى التى تتولى اجراءات منح السلف الصناعية فى دائرة محدودة ، وليس هذا من عمل الوزارات ، بل هو من صميم عمل البنوك لضمان السرعة والدقة والخبرة بهذه العمليات .

وأما القيود الصحية والقانونية فتتجلى في الاشتراطات الشديدة التي تطلب ممن يريد فتح محال صناعية ، في حين أن كثيرا من المصانع القائمة لا تتوفر فيه هذه الشروط ، هي معاور ومقابر للأحياء ومباءات ومؤر قذرة للعمال . والقائمون بها هم من الأجانب الذين يمتصون دماء هؤلاء الأشقياء . وفي العدد الفائت وصف مفزع لحالة بعض هذه المصانع للأستاذ محمد عبد الكريم .

وكذلك تتجلى هذه القيود في تعدد جهات الاختصاص التي يلجأ اليها طالب الترخيص من وزارة الصحة إلى وزارة التجارة والصناعة إلى المحافظة إلى ادارة الرخص إلى وزارة المالية في بعض الأحيان وضياع الوقت وتكبيد النفقات ، وكثيرا ما يؤدي ذلك كله إلى وقف العمل بعد ابتدائه أو قبله .

وحين تزول هذه القيود بما يخلق فيها من الشبان ما يشجعهم على التفكير في الأعمال الحرة التي يضطرهم اليها ضيق مجال الأعمال الوظيفية ، أو يغريهم بها حب الكسب وشهوة الاستقلال .

* * *

هذه وتلك هي الأشواك الظاهرة في طريق العمل ، وعلينا أن نزيلها أو نخففها قبل أن نلوم الشبان على التواني ، وقبل أن نيأس ونتشاءم من المستقبل ، وقبل أن نفكر في تحديد عدد المتعلمين ، ونحن أحوج ما نكون إلى زيادتهم باطراد .

علينا أن نأخذ بأيدي شبان الجيل ، فنعدهم في دور الدراسة الإعداد القويم ، ونسن القوانين الملزمة لأصحاب العمل باستخدامهم متى صح اعدادهم ، ونسهل لهم عمليات التمويل حين يعتزمون تجربة مواهبهم وحظوظهم منفردين .

ذلك أن مشكلة الشبان هي مشكلة الوطن ، ومشكلة الحاضر والمستقبل ، ومن هذا الكلام وتحصيل الحاصل أن نقول : إن كيان المجتمع يتأثر تأثرا مباشرا بهذه المشكلة وأن المستقبل سيجسمها ويبرزها ، إذ لم نسارع منذ اليوم لعلاجها في جميع مراحلها ما

سيد قطب